



عباس الشواف

إطفائيون متطوعون يطلقون حملة «الإضراب الإيجابي» الشواف: نسلط الضوء على المطالبات العمالية بزيادة الجهود والفاعلية

قال الملازم أول عباس الشواف: أعلنت جموع من رجال الاطفاء من جميع التخصصات عن إعداد قوائم برجال الاطفاء الراغبين في العمل ساعات اضافية لتعويض أي نقص في الأجهزة الحكومية سواء نتيجة اضرابات مستقبلية أو نقص بعدد الموظفين في خارج دوامهم الرسمي، وسيتم تسليم القوائم لحمله «كلنا لها» التطوعية، في بادرة تترجم روح المواطنة والمسؤولية الوطنية تجاه وطنهم الغالي، ويسلط هذا التحرك بمفهومه على الحركة العمالية والذي يسمى «الإضراب الإيجابي»، الضوء على المطالبات العمالية عن طريق زيادة

الجهود والفاعلية لخدمة الوطن والمجتمع. وتأتي هذه الخطوة من قبلهم للمطالبة بتحقيق مطالب رجال الاطفاء وهي: تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل وزيادة قيمة البدلات، وعلى سبيل المثال بدل الخطر - بدل التخصص الهندسي - بدل الموقع - بدل الطعام - بدل قيادة مركبة - بدل التشجيع الدراسي - بدل مكافأة وانقاذ. وأكد رجال الاطفاء دعمهم لمطالب إخوانهم بجميع أجهزة الدولة وخاصة الجهات التي سبق أن قاموا بأضرابهم لتحقيق مطالبهم المشروعة، شريطة عدم الاضرار بالمصلحة العامة للوطن والمواطنين.

بعد التأكد من عدم وجود مسجلين على قائمة الانتظار من الكويتيين «الديوان» يستقبل طلبات توظيف البدون من إحصاء 65 والشهادات العليا الإثني

من عدم وجود مسجلين على قائمه الانتظار من الكويتيين المؤهل الراغب بالعمل من فئة المقيمين بصوره غير قانونية، وفي حال وجود مسجلين من الكويتيين يتم إخطار المرشح بذلك أنه لا توجد شواغر حالياً وعليه مراجعه جهة حكومية أخرى.

أما في حاله وجود احتياج ولا يوجد كويتيون على قائمه الانتظار تقوم الجهة بمخاطبة ديوان الخدمة المدنية لطلب تعيينه، حيث تتم دراسة الطلب من قبل ديوان الخدمة المدنية والتأكد من استيفاءه للشروط المطلوبة، وعليه يتم تحديد المسمى الوظيفي وقيمة المكافأة الشاملة المستحقة للمرشح ويتم تحويل كسب بالموافقة على التعيين إلى جهة العمل المرشح عليها والتي ستقوم باستكمال مسوغات التعيين ومباشرة العمل للمرشح وإخطار الديوان بذلك، ويمكن معرفة احتياجات

باستقبال الراغبين بالعمل والإستفسار من النظام الإلكتروني للتأكد من ان المتقدم مسجل في قاعدة البيانات على النظام للفئة المعتمدة من الجهاز المركزي (المسجلين في إحصاء 65 ومستوفين للضوابط ومحدثه بياناتهم بالجهاز المركزي) وفي حال عدم وجود اسم الراغب بالعمل في قاعدة البيانات فعليه مراجعة الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية لبحث حالته. وأشار العبدالجليل الى ان من يكون اسمه مسجلاً في قاعدة البيانات ستقوم الجهة ببناء على الوثائق الشخصية والشهادات الدراسية وشهادات الخبرة التي يقدمها الراغب بالعمل بمراجعتها وتحديث البيانات على النظام، وبعد الانتهاء من التسجيل وتحديث بيانات المؤهل والخبرات في النظام سيقوم المختص من الجهات الحكومية بعمل تدقيق والتأكد



أحمد العبدالجليل

أكد الوكيل المساعد للمعلومات ديوان الخدمة المدنية أحمد العبدالجليل انه بناء على المرسوم رقم 2010/467 بإنشاء الجهاز المركزي لمعالجة فئة المقيمين بصورة غير قانونية وبالتعاون والتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لتوفير نظام آلي للتسجيل والبحث عن وظائف لفئة المقيمين بصورة غير قانونية في القطاع الحكومي، ونظراً لرغبة الجهاز المركزي لمعالجة فئة المقيمين بصورة غير قانونية، فتحت المجال لاستقبال طلبات التسجيل والترشيح للراغبين منهم المسجلين في إحصاء 65 من المقيمين بصورة غير قانونية وحسب الاحتياجات في الجهات الحكومية من حملة شهادات الببلوم والشهادات الجامعية والدكتوراه وذلك بدءاً من يوم الإثنين 26 الجاري بالتوجه مباشرة إلى إحدى الجهات الحكومية والتي ستقوم

«المنبر»: لتلمس الحكومة المبادرة النقابية بروح طيبة

هذه المبادرة النقابية «بروح طيبة» وتنادى بدعوة الاتحاد العام لعمال الكويت والنقابات العمالية للجلوس على طاولة الحوار للتفاهم وقرار الحقوق المشروعة للعاملين بما يخدم المصلحة العامة للبلاد.

يستحقونها حرم من هذه المزاي من هو أجدر بها فشعر الكثير من العاملين بالغبن وعدم المساواة ورغم ذلك لم تقم الحكومة بإصلاح هذا الخلل حتى تصاعدت الأمور وألقت إلى ما وصلنا إليه، ونأمل أن تقوم الحكومة في المقابل بتلمس

الرئيسي في خلق هذه الأزمة حيث وافقت على إقرار «كوادر المرتبات» لوظائف بعينها وحرمت الأخرى دون الاستناد لأي أسس ومعيار علمية مسببة لهذا التمايز، ففي الوقت السدي حصل فيه بعض العاملين على «مزاي مالية» لا

في الاضراب فهو حق أصيل لها كفلته المواثيق الدولية وقال الشايجي في بيان صحافي: يجب الإشارة والتوضيح انها لم تكن الطرف البادئ في أزمة الكوادر والاضرابات الحالية، حيث كانت الحكومة السابقة هي المتسبب

ضمن الأمين العام للمنبر الديموقراطي الكويتي يوسف الشايجي قرار النقابات العمالية «تعليق الاضرابات»، حرصاً منها على المصلحة العليا للدولة مع تأكيدنا نحن في المنبر الديموقراطي على حقها الكامل أمام المواطنين.

نقابة القانونيين تعلق الإضراب استجابة لتعليمات رئيس الوزراء: لا إصلاح للخلل إلا بتعديل المسميات

بعينها عن باقي المجتمع الكويتي فحنن نطالب بتطبيق المادة 26 من الدستور بعدم تولي الاجانب مهام المستشارين القانونيين بدلا من الكويتيين لوجود اعداد لا يستهان بها من المستشارين الكويتيين الذين هم اهل للثقة كما اننا نطالب بتطبيق المواد 7، 8، 29، 41، 42 من الدستور من حيث العدالة والمساواة ومبدأ تكافؤ الفرص وحرية اختيار العمل، والزام الحكومة أن تعدل بالشروط الواجب توافرها وعدم قصرها على فئة دون غيرها، كما اننا نجيب على تساؤلات ديوان الخدمة المدنية أو بالأخص اذاره، فهو يقول او يتعذر بعدم منح القانونيين مسمياتهم التي يستحقونها وقصرها على الفتوى والبلدية والتحقيقات، وهي مسمى «محامي ومحقق»، وأن هذه الجهات لديها قوانين خاصة.

ووجب بأن هذه القوانين لم تمنح المسميات بل تم منح المسمى من خلال ادارة ترتيب الوظائف بناء على المهام المسندة لهذه الادارات، اما ان كان يقصد ان هذه الادارات ليست لها قوانين خاصة فهذا يدل على القصور في الفهم ويخالف الفهم السليم، وذلك لأن كل ادارة قانونية نشأت بهيكل تنظيمي نشأ بناء على قانون أنشأ هذه الوزارة او الهيئة، فلا تخلو وزارة او هيئة حين انشاء هيكلها التنظيمي من ادارة قانونية لها اختصاصات ومهام الفتوى والتشريع نفسها فتجد فيها ادارة تحقيقات وادارة قضايا وادارة فتوى، لذلك لا نجد عزرا لديوان الخدمة المدنية في عدم منح القانونيين مسمياتهم الا التمييز وتفضيل طبقة من المواطنين على باقي الشعب الكويتي.

بالفعل، نحن كقنابة القانونيين نطالبكم كقنابة للشعب الكويتي وممثلين لامة بالزام ديوان حقوق الاعمال التي يقومون بها وفق طبيعة العمل الباحث القانوني يستبدل بـ «محامي» او محقق وموفق يستبدل بكتاب عدل بموجب قانون الخدمة المدنية المادة 57 منه وقانون التوثيق.

وقالت النقابة في بيانها «أن نقابة القانونيين تطالب اعضاء مجلس الامة في اجتماعهم غدا (اليوم) بالغاء التمييز بين اصحاب المؤهل الواحد وهم القانونيون، فإننا كقنابة للقانونيين لم نطالب بما هو ليس حقنا لنا وانما طالبنا بالعدالة الواجب اتباعها من ديوان الخدمة المدنية، فلم يكن طلبنا للترتيب وانما هو حق لنا فحقنا في مسمياتنا كمحامين ومحققين وكتاب عدل كفله لنا الدستور والقوانين المنظمة، اما ما يروجه ديوان الخدمة المدنية من كلام يخالف الحقيقة فهو يذم عن نفس طبقي يهدف الى تمييز فئة

تحليل إخباري

الكويت تنفس الصعداء بعد تعليق الإضرابات جزئياً

امس لـ «رويترز» أن حركة طائرات الكويتية عادت لطبيعتها منذ مساء امس «في جميع الاتجاهات حسب الجدول الأصلي».

ورفض بورسلي الحديث عن الاضطرابات التي يمكن أن تكون الشركة قد اتخذتها تحسبا لعودة الاضرابات من جديد قائلا «لكل حادث حديث..» من ناحيته، قال أحمد عقلة العنزي

رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين في الادارة العامة للجمارك امس لـ «رويترز» إنه منذ أن تم تعليق الإضراب ليلة امس عادت الحركة لحالتها الطبيعية «في جميع المراكز الجمركية» البرية والبحرية والجوية. وشهدت أسواق الكويت ارتفاعا في كثير من المواد الغذائية خلال فترة اضراب موظفي الجمارك الذي بدأ في 13 من الشهر الجاري خصوصا الابان ومشتقاتها والمواد السريعة التلف التي تستورد من الخارج. وأكد العنزي أنه تم إدخال جميع الشحنات العالقة معتبرا أن ارتفاع الاسعار لبعض السلع الغذائية خلال فترة الاضراب «كان مفتعلا من بعض التجار والسياسيين» بهدف تشويه سمعة المضربين أمام المواطنين.

عادت العلامات الخضراء التي تشير إلى هبوط وإقلاع الطائرات في مواعيدها على موقع مطار الكويت الدولي على الانترنت لتضفي مجدداً أمام رموز طائرات الخطوط الجوية الكويتية المنجاة إلى مختلف بلدان العالم في مبادرة على انفراجة جزئية في أزمة الاضراب عن العمل.

واتخذت نقابتا الخطوط الجوية الكويتية والجمارك امس الأول قرارا بتعليق الاضرابات لإفساح المجال أمام الجلسة التي يعترزم مجلس الامة عقدها اليوم لمناقشة المزاي المالية التي يطالب بها موظفو الدولة وموقف الحكومة منها لاسيما في ظل رفض الحكومة التفاوض مع الموظفين قبل تعليق الاضراب.

وأقرت الحكومة الاسبوع الماضي زيادات قدرها 25 في رواتب الموظفين الحكوميين من المواطنين 12,5% لعاشات المتقاعلة معتبرا أن الأمر الذي لم يرض طموح كثير من الموظفين الذين اضطروا عن العمل. وأكد عادل بورسلي مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام في الخطوط الجوية الكويتية



وزارة الكهرباء والماء

إعلان

من وزارة الكهرباء والماء

تعلن وزارة الكهرباء والماء للمواطنين الكرام بأنها ستقوم بإجراء الصيانة الضرورية لمحطات التحويل الثانوية في محافظة العاصمة، حسب الأيام والمواعيد التالية:

اليوم	التاريخ	المنطقة	رقم محطة التحويل	القطعة	الوقت
الأحد	2012/3/25	الدعية	2	2	من 7.00 صباحاً إلى 12.30 ظهراً
الاثنين	2012/3/26	المنصورية	10	2	من 7.00 صباحاً إلى 12.30 ظهراً
الثلاثاء	2012/3/27	النزهة	10	3	من 7.00 صباحاً إلى 12.30 ظهراً
الجمعة	2012/3/30	القادسية	محطة (القديمية) 18	5	من 7.00 صباحاً إلى 12.30 ظهراً
السبت	2012/3/31	كيضان	محطة سكن الطالبات - 1	6	من 7.00 صباحاً إلى 12.30 ظهراً

والوزارة تهيب بالجميع إلى التعاون معها من أجل المصلحة العامة. وشكراً

يوم مفتوح لنقابة «الصناعة»

مشاكل الموظفين وحلها بشتى السبل التي حولها لنا القانون. وأضاف الفيلكاوي ان النقابة قدمت الكثير من المطالبات والكتب الى ادارة الهيئة التي تخدم وبالدرجة الاولى موظفي الهيئة. ومن هذه المطالبات ما تحول الى ديوان الخدمة المدنية «ومازال حبس ادراج مجلس الخدمة حتى الآن» ومنها ما هو تحت الدراسة من قبل مسؤولي الهيئة. وكانت المطالبات والكتب التي قدمت كالآتي: الكوادر التخصصية لموظفي الهيئة - بدلات محطات الضخ - تعديل وازافة بعض البنود على اللائحة الداخلية الخاصة بتنظيم شؤون العمل داخل الهيئة وتقديم خدمة المطعم والكافتيريا داخل الهيئة ومنطقة الشعبية الصناعية «البوابة الشمالية والجنوبية».

أقامت نقابة العاملين بالهيئة العامة للصناعة لقاء مفتوحاً بين مجلس إدارة النقابة وعضاء الجمعية العمومية صباح امس بمسرح الهيئة العامة للصناعة جنوب السرة وذلك لتعريف منتسبي النقابة بما قامت به النقابة خلال الفترة الماضية منذ توليها زمام أمور النقابة من 2011/3/1 حتى تاريخه ولرلد على أي أسئلة يطرحها المنتسبون للعمل والعمال. وفي البداية تحدث رئيس مجلس إدارة النقابة أحمد جاسم الفيلكاوي قائلاً: الاخوة والاخوات منتسبي النقابة يطيب لي ان ارحب بكم وأتمنى لكم دوام التقدم والرفق في العمل لخدمة وطننا الحبيب الكويت وبعد، في خلال تلك الفترة من العام الماضي وإلى اليوم ونحن كمجلس إدارة النقابة نعمل يداً واحدة محاولين الوقوف على

وزارة التجارة والصناعة

إعلان

تعلن وزارة التجارة والصناعة أنه بمناسبة انتهاء صرف المواد التموينية مجاناً للمستفيدين من نظام البطاقة التموينية بناء على المكرمة الأميرية السامية الصادرة وفق المرسوم بقانون رقم 2011/3 بتاريخ 2 فبراير 2012 وحفاظاً على المال العام فقد تقرر ما يلي :

- 1) وقف صرف المواد التموينية وإغلاق الصرور لمدة ثلاثة أيام اعتباراً من 1 أبريل 2012 لعمل حصر لكافة محتويات فروع التموين على أن تعاود فروع توزيع المواد التموينية عملها اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 4 أبريل 2012.
- 2) تطبيق نظام البطاقة الذكية لصرف المواد التموينية في جميع فروع توزيع المواد التموينية اعتباراً من 1 أبريل 2012.